Symposium: „Repräsentative Demokratie und Technokraten“

Rabat, 23. Januar 2014
KAS/ONDE

Übersicht:

- **MAP**
  - 2 Videos
- **Hespress**
  - Video & Online-Artikel
- **Istiqlal TV**
  - Video
- **Al-Quds al-Arabi**
  - Online-Artikel
- **Maghress**
  - Online-Artikel
- **Al-Maghribia**
  - Online-Artikel
- **Maroc Press**
  - Online-Artikel
- **Al-Anbar Today**
  - Print-Artikel

الديمقراطية التمثيلية والتكنوقراط، علاقة تكامل أم تنافس

Publiée le 23 janv. 2014

نظم المرصد الوطني لحقوق الناخب اليوم الخميس 23 يناير بالرباط ندوة وطنية حول "الديمقراطية التمثيلية والتكنوقراط: تكامل أم تنافس" بحضور سياسيين وأكاديميين ومن المجتمع المدني.

Video abrufbar unter : http://www.youtube.com/watch?v=fzTabWPBLGA

اختتام أشغال ندوة وطنية حول الديمقراطية التمثيلية والتكنوقراط

Publiée le 23 janv. 2014

اختتمت زوال يوم الخميس 23 يناير 2014 بالرباط، أشغال الندوة الوطنية حول "الديمقراطية التمثيلية والتكنوقراط: تكامل أم تنافس"، التي نظمها المرصد الوطني لحقوق الناخب، بتعاون مع كلية الحقوق أكدال الرباط، ومؤسسة كونراد ادناور الألمانية. وتميزت هذه الندوة بمشاركة أمناء عامين وقياديين كبار في احزاب مغربية و كذا اكاديميين بارزين في العلوم السياسية

Video abrufbar unter : http://www.youtube.com/watch?v=lcAf9yNipUs

---

هسبريس
HESPRESS
اول جريدة إلكترونية مغربية ... تجدد على مدار الساعة

الحكومة وتكنوقراط العماري

21:55 - 2014 يناير 23 الخميس

Publiée le 23 janv. 2014

العماري وتكنوقراط الحكومة

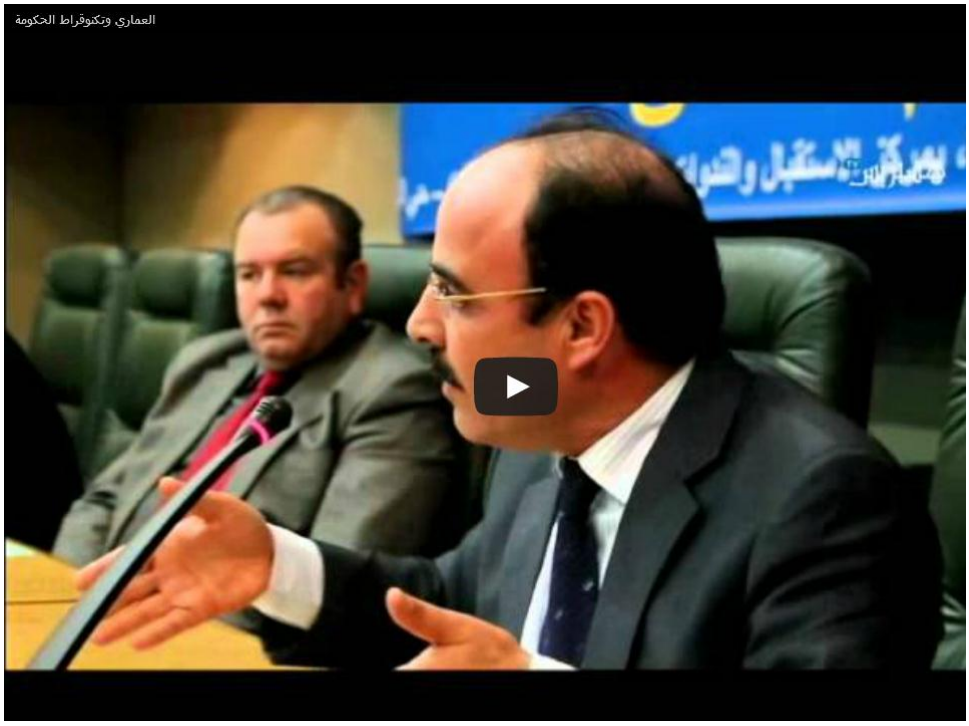

Video abrufbar unter: http://www.hespress.com/videos/118061.html.

المرصد الوطني لحقوق الناخب يدعو إلى حل حكومة بنكيران الثانية

هسبريس -محمد بلقاسم) صورة منير امحيمدات (

الخميس 23 يناير 14:10 - 2014

دعا خالد الطرابلسي، رئيس المرصد الوطني لحقوق الناخب، إلى حل حكومة عبد الإله بنكيران في نسختها الثانية، وبنائها من جديد وفق قواعد الدستور، ومبادئ الديمقراطية التمثيلية، لخرقها مبادئ الدستور السامية التي تعتبر الشرعية الانتخابية هي أساس التمثيل الديمقراطي."

واعتبر الطرابلسي، الذي كان يتحدث في ندوة نظمها المرصد يوم الخميس بالرباط، أن "الحكومة في صيغتها الحالية غير دستورية، وغير شرعية، وغير شعبية"، مشددا على أن "وجود التقنقراط في حكومة سياسية هو حالة شاذة، لا يمكن بالمطلق القبول بها، لأنها تكريس للتراجع عن المكتسبات ومعيق للتطور الديمقراطي."

وسجل الطرابلسي ما اعتبره "ارتباكا حاصلا في عمل رئيس الحكومة، وتراجعا عن مكتسبات دستور 2011التي ناضل من أجلها المغاربة"، مؤكدا أن ذلك يتجسد في "العودة بالتقنوقراط بقوة إلى المشهد السياسي من خلال إقحامهم بما يناهز ربع الحكومة في تحد سافر لمبادئ الديمقراطية التمثيلية، وخرق واضح لمبادئ الدستور الجديد."

واعتبر المرصد المذكور أن "وجود التقنوقراط في الحكومة، إشارة سلبية تحمل أكثر من دلالة، وتعطي أكثر من رسالة تجعل من الفاعل السياسي موضع اتهام خطير أمام العجز الكبير عن إنجاب الأطر، والكفاءات السياسية والاقتصادية لتدبير الشأن العام وقيادة الحكومة.

"إن ما يكرس هذا التردي هو قبول الأحزاب السياسية ودخولها في اللعبة، دون مبالاة بالعواقب والتأثيرات على المسار الديمقراطي، ودون مبالاة بالانعكاسات على حقوق الناخب الذي اختار أحزابا، ولم يختر أشخاصا، واختار برامج ولم يختر طموحات أفراد"، يقول الطرابلسي.

وأفاد المتحدث بأن "المغرب يعاني من ظاهرة العزوف الانتخابي، بل من العزوف السياسي أيضا، ومن شأن هذه الممارسات والسلوكيات التي تبعد المواطن عامة والناخب بصفة خاصة عن العمل السياسي، وعن المشاركة الانتخابية، أن تعمق الهوة وتزيد في الجراح"، وفق تعبيره.

واعتبر المرصد أن ما أفرزته الحكومة في صورتها الثانية "غير طبيعي، ويجسد انتكاسة سياسية ودستورية تعود بالمجتمع المغربي لمرحلة ما قبل دستور "2011، منبها إلى أنه "تم خذلان الناخب في اختياراته، لأنه هو الذي سيؤدي الثمن غاليا، كما أن المشهد السياسي المغربي سيعرف العديد من التقهقر والتراجع والاضطراب."

http://www.hespress.com/politique/117431.html.

(Istiqlal TV)

Video abrufbar unter: http://www.youtube.com/watch?v=ucMk9eObchc.

القدس العربي
alquds@alquds.co.uk AL-QUDS AL-ARABI www.alquds.co.uk

المغرب: مؤيدون ومعارضون لمشاركة وزراء تكنوقراط غير منتمين لأحزاب في حكومة بن كيران

في ندوة نظمها المرصد الوطني لحقوق الناخب

محمود معروف

January 24, 2014

الرباط ـ 'القدس العربي': شكلت وضعية الوزراء المغاربة غير المنتمين للاحزاب في حكومة عبد الاله بن كيران الثانية، محور ندوة نظمت بالرباط، مع انها ليست وضعية مستحدثة ولا ظاهرة، اذ عرفت كل الحكومات المغربية، حزبية او غير حزبية، منذ الاستقلال هذه الوضعية. وقد يكون النقاش حول الوزراء 'اللامنتمين' في سياق تعيشه النخبة السياسية المغربية دائما، وهو نقاش قضايا لا تثير كثيرا اهتمام المواطن ولا تشكل حدثا استثنائيا يستوجب الوقوف عنده، خاصة بعد مرور وقت على حدوثه.

ورغم ان الموضوع مثار نقاش دائم، خاصة منذ حكومة التناوب 1998 التي قادها الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي، وتواجد ما يعرف بوزراء السيادة او وزراء القصر او التكنوقراط، (الخارجية، الداخلية، الاوقاف، العدل، الدفاع) فإن مواقف المشاركين بندوة المرصد حملت موقفا سياسيا انيا، وقد يكون المعارضون استندوا في مواقفهم الى ما حمله دستور 2011 من اصلاحات، اذ تباينت الآراء بين مؤيد لوجود التكنوقراط داخل الحكومة لطبيعة المرحلة، وبين من يرى في ذلك إعاقة لتطوير الممارسة السياسية، خاص في الشق المتعلق بربط المسؤولية والمحاسبة، لأن استوزار من لا يحملون أي انتماءات سياسية قد يصعّب تطبيقها، في حين أشار الجانب الثاني إلى وجود إمكانيات متعددة لتفعيل نظام المحاسبة في حقهم عبر آليات متعددة يُوّفرها القانون.

الندوة نظمها المرصد الوطني لحقوق الناخب بعنوان 'الديمقراطية التمثيلية والتكنوقراط: تكامل أم تنافس؟' وشارك فيها قادة احزاب مشاركة بالحكومة او معارضة وباحثون الا انها افتقدت جزءا من بريقها بعد غياب كل من المعارضين حميد شباط الامين العام لحزب الاستقلال وادريس لشكر الكاتب الاول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وايضا غياب سعد الدين العثماني رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية الحزب الرئيسي بالحكومة.

ودعا خالد الطرابلسي رئيس المرصد في افتتاح الندوة الى حل حكومة عبد الإله بن كيران، وبنائها من جديد وفق قواعد الدستور، ومبادئ الديمقراطية التمثيلية، لخرقها مبادئ الدستور السامية التي تعتبر الشرعية الانتخابية هي أساس التمثيل الديمقراطي' على اعتبار أنها حكومة لا تمثل الناخبين، لاحتوائها على عدد كبير من التكنوقراط الذين لا يتحملون أية مسؤولية أمام المواطنين الذين اختاروا أحزابا لتدبير شؤونهم العامة، وقال نحن في المرصد ندعو بشكل صريح إلى حل هذه الحكومة'.

واعتبر الطرابلسي، الذي كان يتحدث في ندوة نظمها المرصد يوم الخميس بالرباط، أن 'الحكومة في صيغتها الحالية غير دستورية، وغير شرعية، وغير شعبية'، مشددا على أن 'وجود التكنوقراط في حكومة سياسية هو حالة شاذة، لا يمكن بالمطلق القبول بها، لأنها تكريس للتراجع عن المكتسبات ومعيق للتطور الديمقراطي'.

واعتبر المرصد المذكور أن 'وجود التكنوقراط في الحكومة، إشارة سلبية تحمل أكثر من دلالة، وتعطي أكثر من رسالة تجعل من

الفاعل السياسي موضع اتهام خطير أمام العجز الكبير عن إنجاب الأطر، والكفاءات السياسية والاقتصادية لتدبير الشأن العام وقيادة الحكومة ‘إن ما يكرس هذا التردي هو قبول الأحزاب السياسية ودخولها في اللعبة، دون مبالاة بالعواقب والتأثيرات على المسار الديمقراطي، ودون مبالاة بالانعكاسات على حقوق الناخب الذي اختار أحزابا، ولم يختر أشخاصا، واختار برامج ولم يختر طموحات أفراد’.

وقال عبد الله البقالي عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أن التكنوقراط يفرغون العملية الانتخابية من معناها الحقيقي، مشددا على أن إشراكهم في التدبير الحكومي ‘يلغي العملية السياسية ويحولها إلى هياكل هشة لكون الوزير التكنوقراطي لا يقدم الحساب خلال الانتخابات والتي يقيم على أساسها الناخب المسؤول السياسي’.

ويرى خالد الناصري عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية المشارك بالحكومة ان الدستور لا يفرض على الملك تعيين جميع الوزراء من الأحزاب السياسية، وبأن إشراك التكنوقراط في الحكومة قادم من شرعيتين، الأولى تاريخية ودينية ممثلة في المؤسسة الملكية، والثانية تلبس غطاءً ديمقراطيا وان ما يقال حول صعوبة ربط المسؤولية بالمحاسبة بخصوص عمل التكنوقراط أمر لا صحة له، مادام رئيس الحكومة والأحزاب المكونة للأغلبية يتحملون كامل المسؤولية بخصوص عمل الوزراء الذين لا انتماء حزبيا لهم.

واعتبر المودن أن وجود وزراء لا منتمين داخل الحكومة أمرٌ لا يساهم في تطوير العملية السياسية، مشدداً على أن المؤسسات الخاضعة للانتخابات لا تُشكل سوى جزء بسيط من صناعة القرار، بينما تمتلك المجالس غير المنتخبة التي وصفها بالدولة العميقة الجزء الأكبر من هذه الصناعة، داعياً إلى الدفع بالنخب الوازنة إلى الدخول إلى الأحزاب، كي يتم تفعيل نظام المحاسبة بشكل دقيق.

وشبّه المفكر عبد الإله بلقزيز الدولة الحديثة بالشركة التي تقوم على قاعدة الاتفاق بين متعاقدين يتفقون على تفويض السلطة لجسم إما عن طريق الاقتراع أو عن طريق الكفاءة، مشيراً الى أن الدولة وإن كان جزءٌ منها يُبنى في دائرة الانتخاب، فهناك أجزاء أخرى لا تطالها هذه العملية ومن بينها الجيش والشرطة والتكنوقراط، مستدلا بعدد من الأزمات الحكومية التي تعاقبت ومنها ما أدى إلى إسقاط الحكومات دون أن تتوقف الدولة عن الاستمرارية. ودعا بلقزيز النخب الحزبية إلى الارتقاء إلى درجة قيادة الدولة وعدم الانغلاق داخل الجدران الحزبية، معطياً المثال ببعض الأسماء المغربية التي حققت هذا الرهان من قبيل عبد الله إبراهيم وعبد الرحمن اليوسفي، منادياً في ختام مداخلته بتشجيع الأكفأ داخل الأحزاب والقطع مع الزبونية قصد ردم الهوة بين التكنوقراط والعمل الحزبي.

وأوضح إلياس العماري القيادي البارز في حزب الأصالة والمعاصرة أن الأحزاب الدينية التي تجعل من الدين مرجعا لها ليس لديها مشكل للتحالف مع أي كان في فترة عدم توفرها على الأغلبية، وقال ‘الأحزاب ذات المرجعية الدينية في فترة ضعفها، ليس لديها مانع للتحالف مع باقي الأحزاب، ليس فقط مع التكنوقراط، بل يمكنها التحالف مع الأحزاب ذات المرجعية اللادينية الأكثر من علمانية’ .

القيادي في حزب الأصالة والمعاصرة، وخلال توصيفه لوضعية التكنوقراط في تاريخ المغرب السياسي، قال إنه ‘لن يقدم موقفا من كون قرابة ربع أعضاء الحكومة لا منتمين، لأن الحزب عبر عن موقفه بشكل واضح لحظة تشكيل الحكومة في نسختها الثانية’، مكتفيا بالتأكيد أن ‘إشكالية التكنوقراط لا تطرح على مستوى المغرب، بل على المستوى العالمي’ معتبرا أن ‘وجود وزراء بدون لون سياسي في الحكومة لا يحتاج لإجابة دستورية، لأن الدستور واضح’.

http://www.alquds.co.uk/?p=126847

محرك بحث إخباري

العماري: حزب العدالة والتنمية لا مشكلة لديه مع التكنوقراط لتحقيق أهدافه البقالي: التكنوقراط استعملوا لتخريب مفهوم الشرعية الانتخابية

2014-01-24

قال إلياس العماري، القيادي المثير للجدل وعضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، إن حزب العدالة والتنمية لا مشكلة لديه مع التكنوقراط، وأنه حسم مع هذا الخيار منذ وقت طويل، «لأن الحزب له أهداف واضحة، ولا يملك في سبيل تحقيقها أصدقاء

أو أعداء دائمين، في حين ما زلنا لا نملك رؤية واضحة تجاه هذه الظاهرة».
وأكد العماري، خلال ندوة نظمت صباح أمس بالرباط حول الديمقراطية التمثيلية والتكنوقراط، أن إشكال التكنوقراط وليد مرحلة ما بعد الاستقلال وما نتج عنها، حيث كان هناك صراع حول الشرعية، لا زال مستمرا إلى اليوم، «صراع حول من له الحق في إدارة البلد: هل من كانوا يشتغلون مع الاستعمار أم من كانوا يكافحونه؟».
وأشار العماري إلى أنه في بعض الدول الديمقراطية يسيطر التكنوقراط على أكثر من نصف الحكومة، دون أن يطرح ذلك مشكلا، لأنهم مقتنعون بالبرنامج الحكومي للحزب الذي يقودها، «لكن المشكل في المغرب يكمن في غياب تراكم ديمقراطي، لأننا جئنا من ثقافة المغرب لنا لا لغيرنا، إلى ثقافة القبول بالآخر، وهذا مسؤولية النخب وليست مسؤولية الأحزاب لوحدها» يضيف العماري.
عبد الله البقالي، النائب البرلماني عن حزب الاستقلال وعضو لجنته التنفيذية، أكد أن ما حدث في نسختي الحكومة هو خروج فاضح عن الدستور، وأن الوضعية التي أصبح عليها التكنوقراط في الحكومة، اليوم، توحي بأن جهة ما ندمت على منح المغاربة الدستور الحالي، »لأن وجود التكنوقراط كان ربما مفهوما قبل دستور 2011، حيث كانوا يعبرون عن النفوذ السياسي الذي كان سائدا في عمق الدولة، كما أنهم استعملوا لتخريب مفهوم الشرعية الانتخابية، بل لم يكونوا يثقون حتى في النتائج التي يزورونها».
وأكد البقالي على أنه يمكن اليوم الحديث عن «التكنوقراطي السياسي»، وهو الذي يلتقي مع التكنوقراطي في عدم إمكانية محاسبته، لأن لا أحد يعرف ما يقوم به بالتحديد، مضيفا «ونحن نرى اليوم أن هناك قطاعات استراتيجية بيد التكنوقراط، وإذا أخذنا كنموذج قطاع التعليم، فالإشكالات المطروحة فيه تحتاج إلى أجوبة سياسية لا أجوبة تقنية، لأننا بحاجة إلى شعب متعلم وواع، وليس إلى شعب أمي يشكل كتلة انتخابية تستغل في كل الأوقات».
من جهته، اعتبر خالد الطرابلسي، رئيس المرصد الوطني لحقوق الناخب، أن إقحام التكنوقراط في الحكومة بنسبة الربع يعتبر إشارة سلبية تحمل أكثر من دلالة، »منها أن الأحزاب السياسية نفسها تقبل بهذا الأمر، وهو ما يعني أنها باتت عاجزة عن إنجاب الأطر القادرة على إدارة الشأن العام، مما يدفعنا إلى دق ناقوس الخطر بخصوص هذا التطور الخطير».
واعتبر الطرابلسي أن الحكومة بتشكيلتها الحالية تعتبر غير دستورية، داعيا إلى حلها وتكوين حكومة سياسية، كما ينص على ذلك الدستور، مضيفا أنها تعود بالمغرب إلى ما قبل دستور 2011، »لأن الناخبين لم يصوتوا على أفراد أو طموحات شخصية، بل صوتوا على برامج حزبية يناط تطبيقها بالأحزاب لا بغيرهم، ومتى عجز الحزب الأول عن تشكيل حكومة سياسية، وجب عليه حل الحكومة لأنها أصبحت غير دستورية».

http://www.maghress.com/almassae/204279

المغرب

في ندوة بالرباط من تنظيم المرصد الوطني لحقوق الناخب

حزبيون وأكاديميون يناقشون الديمقراطية التمثيلية ودور التقنوقراط

27.01.2014 | 08:15 حميد السموني | المغربية

ناقش فاعلون سياسيون وأكاديميون سبل إعادة الاعتبار للديمقراطية التمثيلية، ومدى ضمان احترام الشرعية الانتخابية وحقوق الناخب.

واعتبر إلياس العماري، عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، خلال مشاركته في ندوة المرصد الوطني لحقوق الناخب، حول "الديمقراطية التمثيلية والتقنوقراط، تكامل أم تنافس؟"، يوم الخميس المنصرم، بالرباط، أن علاقة الديمقراطية التمثيلية بالتقنوقراط تعد إشكالية نظرية وفكرية وسياسية، وقال "إذا كانت الديمقراطية الغربية وصلت إلى الجيل الرابع من الإصلاح، فإن الدول التي تسعى إلى الديمقراطية هي في الجيل الأول من الإصلاحات، كما طرحت في الحرب العالمية الثانية"، داعيا إلى المزيد من وضوح المشهد السياسي، ونبذ الأحكام المسبقة على الفاعلين السياسيين، وقبول الآخر في العمل السياسي.

واعتبر العماري أن المغرب يعاني "استقالة النخب وفراغ الفضاءات الثقافية والسياسية، ما مهد الطريق لظهور نخب ظلامية في المجتمع"، موضحا أن "حضور التقنوقراط في الحكومة لا يحتاج إلى إجابة دستورية لأن المغرب محتاج إلى نخب فاعلة ومقتنعة ولها امتداد، كما هو محتاج للفاعلين السياسيين".

أما عبد الله البقالي، عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، فاعتبر أن وجود عدد من الوزراء التقنوقراط في الحكومة

يشكل "خرقا فاضحا للدستور، ومخالفة لما ينص عليه من وجود حكومة سياسية تخضع للمحاسبة"، مبرزا أن الدستور يشجع مشاركة الفاعل السياسي، وينص على أن رئيس الحكومة يعين من الحزب السياسي الذي يتصدر الانتخابات التشريعية، وألحق عبد الله باها، وزير الدولة، بخانة التقنوقراط "لعدم تحمله أية حقيبة حكومية" متسائلا عن دوره فيها.

وبحث المشاركون الأسباب التي فرضت التعديل الحكومي الأخير، متسائلين حول مغزى عودة التقنوقراط إلى واجهة المشهد السياسي وتضخم تمثيليتهم في النسخة الثانية للحكومة بنسبة تناهز ربع الحقائب الوزارية، ما أدى إلى بروز "تيار في المجتمع يميل إلى تحميل المسؤولية لرئيس الحكومة، ويعتبره تراجع عن مبدأ الانبثاق الديمقراطي للحكومة". وذهب آخرون إلى أن إلحاق بعض التقنوقراط بالحكومة مسألة عادية تفرضها حتمية التوافق بين الفاعلين السياسيين لإنجاح التجربة الانتقالية وتعزيز الأداء الحكومي في بعض القطاعات الحيوية، وبالتالي، فإن تضخم نسبة التقنوقراط هو إنذار للأحزاب السياسية وترجيح للكفاءة في التدبير على الشرعية الانتخابية أكثر منه تراجع عن المنهجية الديمقراطية، التي يمكن توطينها في المغرب بشكل متدرج، في مناخ إقليمي متسم بالتوتر السياسي وتنافس الشرعيات.

http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=178951

ماروك بريس

المرصد الوطني لحقوق الناخب: الحكومة الحالية انتكاسة سياسية ودستورية

المصدر 25 | :يناير | 2014 أخبار 24 ساعة ,الأولى 41 | مشاهدة

الكارح أبو سالم هبة بريس

نظم المرصد الوطني لحقوق الناخب بتعاون مع كلية العلوم القانونية والاجتماعية أكدال الرباط ، ومشاركة مؤسسة كونرادأدناور الالمانية ، الخميس المنصرم ندوة وطنية مهمة : الديمقراطية التمثيلية والتقنوقراط تكامل أم تنافس ؟؟.

فخلال أشغال الجلستين ، تطرق كل من السيد رئيس المرصد الوطني لحقوق الناخب الاستاذ خالد الطرابلسي الى الانتكاسة التي عرفها المشهد السياسي المغربي الراهن لعدم تجانس الرؤى بين مكونات الاغلبية وضعف أداء بعض القطاعات الحكومية التي يشرف عليها وزراء سياسيون طغى عليها في نسختها الثانية عودة التقنقراط بقوة الى الواجهة بنسبة ربع الحقائب الوزارية ، والسيد الياس العماري الذي رد على سؤال بعض الاعلاميين أن المغرب في بداية عهده بالديمقراطية .

هذا وقد دعا السيد "الطرابلسي "الى ضرورة حل الحكومة الحالية وترتيبها على أساس دستوري جديد خاضع لمبادء الديمقراطية التمثيلية .

وقد عرفت هته الندوة التي اعتبرها المتتبعون للشان السياسي ببلادنا ، أنها جد هامة بالنظر للظرفية الحالية ، التي تعيشها البلاد ، كما ان السيد خالد الناصري الذي كان من ضمن المشاركين في الندوة ، أشار الى أنه في العهود السابقة ، كانت عملية اقحام التقنقراط تمليها املأت تتحكم فيها مؤسسات وأشخاص معينين على رأسها المؤسسة الملكية ، غير أن الدستور الجديد فرض مرجعيات تتبنى الديمقراطية بالأساس وأن التقنقراط تربطهم بالديمقراطيين علاقة تكامل ظاهرة العزوف الانتخابي والسياسي كانت حاضرة بظلالها في الندوة ، حيث أنها تغذي المعضلة وتقوي جذورها وتجعل المغرب في دوامة الانغلاق السياسي بدل الانفتاح المعول عليه من طرف الدستور الجديد .

في نهاية الندوة ، فتح باب النقاش للحضور الذي أغنى بدوره أشغال اللقاء باضافة مداخلات ومسائلات وتعقيبات من طرف بعض الصحفيين والباحثين الاكادميين الذين ثمنوا ما ذهب اليه المرصد من تحليل منطقي للحالة السياسية الراهنة التي تستدعي اعادة النظر في أقرب الاوقات قبل أن يتفاقم الوضع.

Al-Anbar Today, 25-26.1.2014, S. 7

ندوة | 7 | أخبار اليوم

العدد: 1277 السبت-الأحد 25-2014/01/26

المعارضة تريد سحب بساط الشرعية من تحت رجلي بنكيران

هل عودة التقنوقراط خروج عن دستور 2011؟

أي دور للتقنوقراط بعد دستور 2011 ؟ هل يستمرون في لعب الأدوار نفسها التي كانوا يقومون بها في عهد الحسن الثاني ؟ هل وجودهم في الحكومة اليوم يعني أن الشرعية السياسية القائمة على صناديق الاقتراع أصبحت منقوصة. أم إن تلك « مزاعم » من يريدون أن يسحبوا من الحكومة شرعيتها لحسابات حزبية ، مندرجين بأسباب دستورية ؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت موضوع ندوة نظمت أول أمس بالرباط تحت شعار: « الديمقراطية التمثيلية والتقنوقراط: تكامل أم تنافس ».

مجاهد والعماري ودينار والطوابسي والدنالي وعطية في الندوة

المودن: نخبة الدولة العميقة ليست بالضرورة هي التقنوقراط، بل هناك أنواع أخرى من النخب داخلها

البقالي: التقنوقراط تم استعمالهم منذ عهد الحسن الثاني في تخريب مفهوم الشرعية الانتخابية

مجاهد: اليوم يتبين بحاجة إلى مراجعة شاملة، ليس للدستور، وإنما لكيفية تنزيله وتفعيله.

الناصري: لم يكن هناك تكامل بين التقنوقراطي والسياسي في السابق، وليس هناك صدام بينهما اليوم

بلقزيز: النخب السياسية محتاجة إلى الاقتناع بأن منطق إدارة الدولة يختلف عن منطق إدارة الحزب.

■ الرباط: إسماعيل حمودي ■

استأنف النقاش عبد الله البقالي، عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، الذي اعتبر أن التقنوقراط تم استعمالهم منذ عهد الحسن الثاني في «تخريب مفهوم الشرعية الانتخابية»، كما استعملوا «بشكل منهج ضد السياسيين». لكن هذا عهد من المفترض أنه انقضى، لأن دستور 2011 أعطى الأولوية للتمثيلية الديمقراطية في تولي المسؤوليات، وبالتالي فإن «أي اجتهاد آخر هو خروج عن الدستور». معنى ذلك أن الدستور يتحدث عن «حكومة سياسية صرفة»، ولا «يحصر الصفة السياسية في شخص رئيس الحكومة»، وبناء عليه -يضيف البقالي- «اعتبر ما حدث في الطبعتين الأولى والثانية للحكومة خروجا فاضحا عن الدستور».

ويتجه إلى المنحى نفسه، خالد الطرابلسي، رئيس المرصد الوطني لحقوق الناخب، الذي يعتبر أن «الحضور المكثف للتقنوقراط في حكومة بنكيران غير دستوري»، بل «يُعد انتكاسة سياسية ودستورية»، ويترتب على ذلك أن «هذه الحكومة غير دستورية وغير شرعية لخرقها الدستور الذي يعتبر أن الانتخابات أساس التمثيلية»، وطالب الطرابلسي «بحل هذه الحكومة وإعادة تشكيلها على قواعد دستورية».

هذا الاتجاه الذي تبناه ممثل حزب الاستقلال في الندوة، اتفق معه يونس مجاهد، القيادي في الاتحاد الاشتراكي، الذي اعتبر أن ما يجري منذ مجيء حكومة بنكيران «يعبر عن أزمة سياسية»، سببها التسرع في تشكيلها خلال زحف الربيع العربي. مجاهد قال: «كنا على عجلة ومحتاجين إلى حكومة شرعية انطلاقا من الانتخابات، لكن اليوم بتبين أننا بحاجة إلى مراجعة شاملة، ليس للدستور، وإنما لكيفية تنزيله وتفعيله».

القيادي الاتحادي اعتبر أن للأزمة السياسية التي يعيشها المغرب مؤشرات، منها عودة التقنوقراط إلى الحياة السياسية، وبالنسبة إليه فإن «استدعاء التقنوقراط يعني أن هناك أزمة»، ولطالما لجأ إليهم الحسن الثاني في أوقات الأزمات. واليوم الدولة اقتنعت بأن هناك «عملية انهيار تتعرض لها بعض المؤسسات، لذلك كان لا بد من اللجوء إليهم لتلافي ذلك». والمؤشر الثاني يتمثل في أن هذه الحكومة بدون برنامج سياسي، ما يجعل «عمل التقنوقراطيين داخلها مغلقا». والحل، حسب مجاهد، يكمن في حوار وطني من أجل إنقاذ عملية الانتقال الديمقراطي.

العشكل في النخب

لكن رغم إصرار البقالي ومجاهد على أن وجود التقنوقراط في الحكومة ردّة إلى الوراء، فإن إلياس العماري، القيادي النافذ في حزب الأصالة والمعاصرة، لم يساير هما في هذا الطرح، بل ذهب إلى القول إن انضمام التقنوقراط إلى الحكومات شيء مقبول وعادي في كثير من التجارب الدولية، مثل أمريكا اللاتينية.

التهجم على التقنوقراط رده العماري إلى «ثقافة عدم الاعتراف بالآخر»، وقال في هذا السياق: «لقد جئنا من النفي إلى النفي، ومن ثقافة «المغرب لنا لا لغيرنا»، محيلا على الصراعات الدموية التي عرفتها السنوات الأولى لما بعد الاستقلال بين القوى السياسية، التي رأى «كل طرف فيها أنه هو الأحق بتدبير مغرب الاستقلال».

المخرج إذن هو القبول بالآخر، وتساءل العماري عما «إذا كنا شركاء في هذا الوطن أم اجراء؟»، وضرب المثل بنفسه حين قال: «لقد كنت مقتنعا طوال 30 عاما بحقوق البروليتاريا التي ليس فيها شيء عن حقوق الإنسان»، واردف: «اليوم نحن نتدرب على ثقافة جديدة».

أين المشكل إذن؟ العماري اعتبر أن المشكل «يكمن في عدم الوضوح»، مشيرا في هذا السياق إلى أن «العدالة والتنمية واضح في مشروعه، حنا اللي ماشي واضحين»، فهو «لا يطرح سؤال التقنوقراط، كما أنه لا إشكال لديه في أن يصبح عدو الأمس صديق اليوم»، ليعود العماري ويؤكد أن المشكل هو النخب، التي «كانت تشتغل في زمن النفي، ما جعل ارتباط المغاربة بها جميلا وعلى نحو رائع»، لكنها اليوم «استقالت من اداء دورها إنتاجا وامتدادا»، ولأن «الطبيعة لا تقبل الفراغ، فقد امتلأ المجال بالنقاشات الفارغة». وأكد العماري أن تنزيل الدستور يحتاج إلى «نخب فاعلة ومقتنعة بتفعيله».

حسن عبابية، عضو المكتب السياسي للاتحاد الدستوري، رفض أيضا خوض معركة جديدة حول عودة التقنوقراط، وقال: «في المغرب هناك قوة من خارج الأحزاب تدبر الدولة»، واعتبر أن «لها الحق في ذلك»، لماذا؟ لأن «نسبة الموارد والكفاءات في الأحزاب قليلة جدا». ولا يعني ذلك أن المغاربة غير مسيسين بل العكس هو الصحيح. ويرى عبابية أن الدراسات تؤكد أن «الممارسة السياسية قوية، لكن الانتماء إلى لأحزاب ضعيف». وفسّر عبابية لجوء الدولة إلى التقنوقراط بأمرين: الأول يتمثل في أن الأحزاب لا تملك الأطر والكفاءات الإدارية اللازمة لتدبير الدولة، أما الثاني فيتجلى في تخوف رجال الأعمال من السياسة وتفضيلهم للتقنوقراط، وذلك «لأن الخطاب الشعبوي للأحزاب يؤثر على ثقة كثير منهم».

لا لمعركة فارغة

خالد الناصري، عضو الديوان السياسي للتقدم والاشتراكية، وردًا على البقالي ومجاهد، قال إنه في المرحلة الماضية من تاريخ المغرب، في إشارة إلى عهد الحسن الثاني، كان هناك «منطق صدامي مع السياسي»، ولذلك تم إدماج التقنوقراط كبديل عن الأحزاب، بل تمت محاولة «ملء الفضاء بهم»، لكن هذه القراءة غير صالحة للمرحلة الراهنة التي «تتسم بالانفتاح الديمقراطي، وبدستور متطور جدا»، وأردف قائلا: «لم يكن هناك تكامل بين التقنوقراطي والسياسي في السابق»، و«ليس هناك صدام بينهما اليوم».

وبخصوص حضور التقنوقراط في حكومة بنكيران، أوضح الناصري أن صناعة القرار السياسي اليوم في المغرب تشترك فيها شرعيتان: شرعية تاريخية دينية للملكية، وشرعية ديمقراطية للحكومة والبرلمان، ويترتب على ذلك، وفق منطق الدستور، «تشارك بين المؤسسة الملكية ومؤسسة رئاسة الحكومة»، تترتب عليه «خلاصات في مقدمتها أن المنتوج النهائي يحمل بصمات هاتين المؤسستين»، فرئيس الحكومة له سلطة الاقتراح، ولكن الملك هو من له حق تعيين الوزراء في الحكومة.

وأوضح الناصري أن المغرب اليوم «لا هو في نطاق أزمة سياسية، ولا في نطاق أزمة حكومية». أما وجود التقنوقراط فهو قضية «ليست دستورية فقط بل مسألة سوسيولوجية سياسية»، ليتفق الناصري مع العماري في أن المشكل يكمن في النخب، لكنه أعطاه بعدا آخر يتجلى في «متاعب الأحزاب التي تعيش وضعية إنهاك»، حتى إنها «لم تعد تنتج النخب والأطر الكفاة للدولة».

ظاهرة التقنوقراط بعيون الأكاديمي

عبد الحي المودن، أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق أكدال بالرباط، اعتبر أن الحديث عن التقنوقراطيين يُقصد به تلك «الفئة التي تمتلك كفاءة وخبرة تقنية في مجال أو تخصص معين»، على خلاف كفاءات السياسي الذي له «قدرة على التأطير والتعبئة وتشكيل الشبكات»، لكن حين يتم ربط الموضوع بخصوصية النظام السياسي في المغرب، تطرح عدة أسئلة، من بينها تلك التي تطرح على السياسي نفسه، وكيف وصل إلى قيادة الحزب، هل بالاعتماد على قدراته في التعبئة أم اعتمادا على البنية البيروقراطية داخل الحزب. ونبّه المودن إلى أنه داخل الأحزاب أيضا «هناك فترات معينة تُعطى فيها الأولوية للتقنوقراط الحزبي».

معنى ذلك أن للأحزاب أيضا تقنوقراطييها، وفي بداية الاستقلال -يقول المودن- كان «هناك تضخم كبير للتقنوقراط داخل الأحزاب»، لكن وقع هناك تباعد وانفصال منذ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم.

وردًا على مقولة أن التقنوقراط لا يحاسبون يوم الانتخابات، طرح المودن سؤالا أساسيا يتعلق بكيفية تقييم عمل حكومة معينة؟ مشيرا إلى أن هناك معايير تعتمد المواقف السياسية، ولكن تعتمد كذلك «معايير تقنية أصبحت معولة ومرقمنة»، بناء عليها يمكن تقييم عمل الحكومة في مجالات الشغل والبطالة ونسب النمو، ولكن أيضا في مجال الحريات وحقوق الإنسان، أي أن حصيلة الحكومة هي التي يجب أن تُقيّم، وانذاك إذا استطاعت حكومة بنكيران، مثلا، أن تحصل بتقنوقراطييها على نتائج أفضل من حيث عدد الأصوات في الانتخابات، فإن التقييم يكون موضوعيا، معنى ذلك أنه «لا يمكن أن نحكم على عمل هذه الحكومة الآن». لكن هل ننتظر حتى تنهي هذه الحكومة عملها من أجل التقييم؟ هنا يطرح المودن مخرجا آخر يتعلق بـ«توسيع النقاش العمومي» في وسائل الإعلام العمومية وغيرها.

لكن المودن نبّه، انطلاقا من التجربة المصرية بعد وصول مرسي إلى الحكم، إلى أن المؤسسات المنتخبة «لا تتحكم في صناعة القرار»، بل إن «هامش تحركها ضيق جدا لصالح النخب غير المنتخبة»، أو ما يسمى بـ«الدولة العميقة». وأضاف أن «نخبة الدولة العميقة ليست بالضرورة هي التقنوقراط، بل هناك أنواع أخرى من النخب داخلها، منها تلك التي تشتغل بدورها على الإقناع والتعبئة». وتقييم عمل أي حكومة يقتضي النظر في أداء المجالات التي تديرها وتلك التي لا تديرها، لكنها تحسب على النتائج. التساؤل المفتوح الذي طرحه المودن في الندوة مفاده ما إذا كان أفضل أنواع الأنظمة السياسية هي الأنظمة الديمقراطية، وإذا كانت المجتمعات تفضل النخب المنتخبة لتدبير الشأن العام على غيرها من النخب، فإن التحدي المطروح على الأحزاب هو كيفية استقطاب النخب غير الحزبية إلى داخل الأحزاب حتى يختفي التناقض الحالي بين السياسي والتقنوقراطي.

الحكومة «قطعة غيار في آلة كبيرة هي الدولة»

اعتبر عبد الإله بلقزيز، أستاذ الفلسفة بجامعة الحسن الثاني بالبيضاء، أن المشكل اليوم يكمن في الأحزاب وليس في النخب. بلقزيز انطلق من مقدمات مفادها أن المرحلة التي تمر بها الأمة العربية تقتضي التمييز بين الدولة والسلطة. إن «الدولة الحديثة أشبه ما تكون بشركة تقوم على قاعدة الاتفاق والتعاقد»، والمشاركون فيها يفوضون من بينهم من يديرها وفق طريقتين: إما على أساس الاقتراع، وإما على أساس الكفاءة، وفي قطاعات الجيش والشرطة «نحن لا ننتخب لأن المجال مجال اختصاص وكفاءة». أما التفويض بالاقتراع فمجاله السلطة السياسية. وأوضح بلقزيز أن مجال السلطة المنتخبة «ضيق جدًا ومتواضع داخل مساحة الدولة»، واعتبر أن الحكومة «مثل قطعة غيار في آلة كبيرة هي الدولة»، وقطعة الغيار هذه تتبدل من حين إلى آخر.

وأضاف بلقزيز أنه عندما تم تقليص المساحة السياسية لكي تتطابق مع الحزبية، وقع انفصال التقنوقراط عن السياسة. وردّ ذلك إلى عطب في النظرية التمثيلية التي تختزل في الحزب السياسي، بينما السياسة جزء من المواطنة فقط. وقال إن التقنوقراطي يمكن أن ينتمي سياسيا لكنه قد لا ينتمي حزبيا، خصوصا أن الوظائف التي ينهض بها في الدولة تعد سياسية في المقام الأول.

وخلص بلقزيز إلى أن النخب السياسية محتاجة إلى الاقتناع بأن «منطق إدارة الدولة يختلف عن منطق إدارة الحزب». وحول ما إذا كان بالإمكان ردم الهوة بين التقنوقراطي والحزب السياسي، أكد بلقزيز أن ذلك ممكن، لكن بشرط أن «تتشبع أحزابنا بالثقافة الديمقراطية»، لأنه في الأحزاب المغربية «هناك عقلية زبونية وأمراض أخرى ورثناها»، بل هناك «انغلاق في الأحزاب يؤدي إلى يطرد الكفاءات التي لم تعد تجد نفسها في البنية الحزبية المنغلقة»، وهي مسؤولية الأحزاب التي «لا يجب أن تُعلق شمّاعتها على النظام» أو غيره.

ورد خالد الناصري، عضو الديوان السياسي في التقدم والاشتراكية، على سؤال ما إذا كان المغرب بصدد أزمة سياسية أو أزمة دستورية، بأن «المعارضة ربما بصدد فتح جبهة سياسية ثانية بعد فشلها في معركة التصويت البرلماني للحكومة الثانية»، مؤكدا أن هناك مؤسستين دستوريتين بينهما تعاون وتكامل، أي الملكية ورئاسة الحكومة، والمنتوج الذي خرج إلى الوجود «لا بد أن يحمل بصماتهما معا».

عبد الإله بنكيران يترأس مجلسا للحكومة